الأنباء
الثلاثاء 22 مايو 2012

600 مليون دولار مديونية الشركة

عدم حضور «الريادة كابيتال» عمومية «الدولية للإجارة» يدفع بعدم إقالة مجلس الإدارة

مشعل النمش مترئسا الجمعية العمومية العادية للشركة (قاسم باشا)

حال عدم اكتمال النصاب القانوني للشركة الدولية للإجارة دون انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للشركة والتي كانت ستناقش مستقبل الشركة في ظل قرار بنك الكويت المركزي بشطبها من سجلات شركات الاستثمار على ان يتم تحديد موعد آخر جديد للانعقاد خلال أسبوعين وفقا لقانون الشركات التجارية. هذا وقد عقدت الجمعية العمومية العادية للشركة بنصاب بلغ 50,19٪ والتي عقدت للنظر في الطلب المقدم من أحد المساهمين وهي شركة الريادة كابيتال والتي تمتلك حصة قدرها 36٪، والخاص بإقالة مجلس الإدارة الحالي وانتخاب مجلس إدارة جديد إلا انه حتى هذا الطلب لم ينظر أيضا لعدم حضور مقدم الطلب وهو الأمر الذي يحول دون مناقشته في حال عدم حضور مقدم الطلب.

وعقب الجمعية العمومية العادية قال رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للإجارة والاستثمار مشعل النمش في تصريح للصحافيين إن مجلس الإدارة يتمنى أن يكون انعقاد الجمعية العمومية بهدف دعم الشركة وإنقاذها من الحالة التي وصلت إليها إلا أن هناك مساهمين عملوا في اتجاه معاكس عبر الطلب المقدم منهم بإقالة مجلس الإدارة.

وأضاف النمش قائلا: «الطلب بإقالة مجلس الإدارة وعدم حضور المتقدم بالطلب للجمعية يعبر عن الاستهزاء بالمساهمين، كنا نتمنى حضور المتقدم بالطلب وكان يهمنا عقد الجمعية العمومية غير العادية التي كانت ستناقش خطة الشركة وإستراتيجيتها وما يواجهها من سبل موضوعه لإعادة الهيكلة».

وقال النمش كنا نتمنى على «الريادة كابيتال» المتقدمة بالطلب الحضور بدلا من التعطيل وبالتالي من المفترض محاسبتها على تعطيل أعمال الشركة بعدم الحضور وما نجم عنه من عدم انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للشركة، مضيفا ان «الريادة كابيتال» لم تتحمل مسؤوليتها للأسف تجاه الشركة رغم كونها من كبار المساهمين.

وفي مداخلة من رئيس قسم الجمعيات العمومية بوزارة التجارة والصناعة بدر الشمري حول طلب بعض المساهمين أن يكون التصويت لإقالة مجلس الادارة سريا قال الشمري: «طبقا للمادة 152 من قانون الشركات التجارية فإنه يجوز للجمعية العامة إقالة رئيس مجلس الإدارة او احد أعضاء هذا المجلس بناء على اقتراح صادر من المجلس بالأغلبية المطلقة او بناء على طلب موقع من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس المال المكتتب به، وكانت تلاوة الشمري للبند بعدما تبين عدم وجود طلب مقدم بإقالة مجلس الإدارة وكذلك عدم حضور المتقدمين بالطلب وهم شركة الريادة كابيتال.

وفي تقرير للمساهمين يوضح موجز أعمال الشركة والقرارات والانجازات التي تم اتخاذها من قبل مجلس ادارة الشركة الدولية للإجارة والاستثمار منذ توليه زمام الإدارة بعد أن تم انتخابه في 1 مايو 2011، قال النمش ان مجلس الادارة حريص على حقوق المساهمين وبالأخص حقوق صغار المساهمين وقام بوضع خطة أولية تهدف في ملخصها الى الإلمام بكافة المعلومات والتفاصيل المالية والاستثمارية والإدارية والفنية والتنظيمية والقانونية للشركة والشركات التابعة والزميلة.

وذكر النمش أن مجلس الادارة وضع الآلية المناسبة للتنسيق والتفاوض وعمل التسويات المناسبة مع الجهات الدائنة وتقييم وتثبيت ملكية الأصول سواء كانت داخل الكويت أو خارجها، وإعادة الهيكلة الإدارية وتخفيض الرواتب والمصاريف العمومية واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لحفظ حقوق الشركة وتحصيل مستحقات الشركة والسعي لتطوير وتحسين القدرات المالية للشركة.

وبيّن أن مجلس ادارة الشركة قد وافق على أركان الخطة بالإجماع في اجتماع عقده في 24 مايو 2011 وذلك من خلال التطبيق الأولي لبنود الخطة حيث تبين لمجلس الإدارة ان حجم الخسائر المتراكمة فاق 3 أضعاف رأسمال الشركة حيث بلغت تلك الخسائر نحو 312 مليون دولار ومعظم الخسائر ناتجة عن ديون المرابحة والإجارة وتقدر بنحو 217 مليون دولار وانخفاض قيمة الاستثمارات الى ما يقارب 60٪.

وذكر أن المديونيات التي على الشركة بلغت أكثر من 600 مليون دولار كما أن الديون التي لصالح الشركة بلغت نحو 294 مليون دولار معظمها تعتبر ديونا معدومة غير قابلة للتحصيل او مشكوكا في تحصيلها، مشيرا الى أن خسائر المحافظ المالية تقدر بنحو 122 مليون دولار والمصاريف العمومية والادراية بلغت نحو 600 الف دولار شهريا وحقوق المساهمين بالسالب حيث بلغت نحو 183 مليون دولار ووصلت القيمة الدفترية للسهم بالسالب الى ـ58 سنتا.

وذكر انه لا توجد ملكية خالصة وحرة للأصول العقارية مسجلة باسم الشركة وبعض تلك الأصول تم سحبها بقرارات حكومية او أحكام قضائية بسبب إخلال مجالس الإدارة السابقة بالتزاماتها نحو الغير، كما ان معظم استثمارات الشركة المباشرة وغير المباشرة مستمرة في تسجيل الخسائر وجار تقييم مجمل الخسائر في تلك الاستثمارات.

وأضاف النمش: «يتبين جليا من خلال تلك البيانات حجم وشدة تعثر الشركة والمصاعب التي تواجهها وما يجب أن يقابل هذا التعثر من جهود كبيرة ومستمرة يجب أن تبذل من قبل مجلس الإدارة سعيا لإنقاذ الشركة لذلك قامت ادارة الشركة بترتيب الأولويات ووضع الآليات المناسبة لضمان متابعتها وسرعة تنفيذها».

وعن أهم الأولويات التي ركزت عليها الشركة قال انها تتلخص في تخفيض الأعباء العمومية والإدارية للشركة ومعالجة أوضاع الأصول الرئيسية للشركة وتثبيت ملكياتها والتفاوض مع الدائنين لعمل تسويات نهائية تتناسب مع المركز المالي للشركة وتعديل أوضاع استثمارات الشركة او التخارج منها والعمل على تحصيل المستحقات التي تخص الشركة.

وقال انه بناء على تلك الأولويات قامت ادارة الشركة باتخاذ عدد من الإجراءات في مقدمتها تخفيض المصاريف والإدارية من خلال تقليص المصاريف الإدارية والعمومية حيث قامت الادارة بتخفيض عدد الموظفين وتخفيض رواتب بقية الموظفين بما يتناسب مع المركز المالي للشركة حيث بلغت نسبة التخفيض في نهاية شهر يناير 2012 الى حوالي 60٪ مقارنة بشهر ابريل 2011.

وأشار النمش الى أن ادارة الشركة قامت باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتظلم والطعن في قرار بنك الكويت المركزي بشطب الشركة من سجل الاستثمار، كما باشرت الشركة اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتظلم من قرار هيئة أسواق المال بشطب الشركة من سجل الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية.

● أحمد مغربي

الوزير صفر يشارك في جلسات المؤتمر الاقتصادي التنموي الثاني

يقدم وزير الدولة لشؤون التنمية والتخطيط ووزير الاشغال العامة د.فاضل صفر ورقة عمل في الجلسة الأولى للمؤتمر الاقتصادي التنموي الثاني والتي ستناقش واقع ومستقبل الدور الحكومي في خطة التنمية والذي تنطلق أنشطته في الثامن والعشرين من الشهر الجاري والذي يقام تحت رعايته وتعرض ورقة عمل الوزير د.صفر رؤية الحكومة وبرنامجها العملي في تنفيذ خطط التنمية والتي تشرف عليها وسياساتها الحاكمة في هذه المشاريع المستقبلية وتطلعات الحكومة وأجهزتها حيال دور القطاعات الأخرى في القطاع الخاص أو غيرها.

د.فاضل صفر

وسيشارك في الجلسة الأولى التي يرأسها ويديرها د.عبدالله سهر مدير الإدارة العامة للإحصاء كل من طارق السلطان رئيس مجلس إدارة أجيليتي وم.فيصل الأستاذ القائم بأعمال مدير ادارة المستشارين بوزارة الأشغال العامة وأحمد العربيد الخبير النفطي صاحب ومدير مشروع الكويت عاصمة النفط في 2022 وسيصنف المشاركون في هذه الجلسة بين مؤيد ومتحفظ ومبادر لدور الحكومة المستقبلي لخطة التنمية وكيفية الاستفادة من الأدوار التي تشارك في خطة التنمية سواء من الحكومة بوزاراتها أو الشركات الخاصة أو القطاع النفطي.

من جانبه، قال عبدالكريم الزيد ان المؤتمر الاقتصادي والتنموي الثاني سيعرض في جلساته الخمس وضع الحلول والاستشارات والآراء من خلال مؤشر القياس التنموي وآراء المشاركين فيه، مؤكدا أن المؤتمر في نسخته الأولى حرص على المشاركة السياسية الفاعلة من الوزير والنواب والقوى السياسية في حين أن دورته الحالية ستحرص على طرح رؤية المتخصصين فيها والقائمين عليها من المبادرين والمديرين لها بالإضافة إلى آراء بعض الأكاديميين والاقتصاديين فضلا عن رأي مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات نفع عام أو مؤسسات فاعلة في الخدمة المجتمعية، مؤكدا أن هذا التوجه يعكس منهجية ورؤية تنموية لاستجلاب جميع الآراء وإثراء خطة التنمية مع الابتعاد الكلي عن التشنجات السياسية التي هي مخاض صحي لأي مشروع وطني.

هاجس تجميد السيولة الأجنبية دفع السوق العقاري للصعود

أكد التقرير العقاري الصادر عن شركة إعمار الأهلية للخدمات العقارية أن عودة رؤوس الأموال المهاجرة للسوق المحلي ساهمت بنصيب كبير في نهوض السوق العقاري لاسيما عقب أن سادت هواجس على المستثمر الكويتي من تجميد الأموال في الاستثمارات الأميركية من جانب وأزمة منطقة اليورو من جانب آخر إلى جانب ذلك ساعد على صعود السوق العقاري تباطؤ حركة المضاربة في أسواق المال.

وأضاف التقرير أن انعدام الفرص الاستثمارية في القطاعات الأخرى نتج عنه تحرك قوي تجاه تحقيق عائدات من استثمار العقار، إلى ذلك جاءت زيادة معدل التداول العقاري خلال الشهرين الماضيين مارس وأبريل مدفوعة بحركة البيع والشراء المعتادة والتي تسبق العطلة الصيفية وموسم السفر حيث تتجه الأنظار إلى البحث عن فرص مواتية في الأسواق الخارجية لبعض أصحاب رأس المال بالتزامن مع قضاء العطلة في بعض بلدان شرق آسيا وتركيا وبعض بلدان الشرق الأوسط والخليج ما ينتج عنها مضاعفة التداولات خلال تلك الفترة من كل عام وهو الأمر الذي يعكس تفاعل السوق مع حركة البيع والشراء السريعة والتي تدفع عادة إلى تعزيز معدلات التداول العقاري.

وأوضح التقرير ان التجاذب السياسي نحو القضاء على خلايا الفساد والحديث عن دخول الكويت مرحلة نهضة تنموية وإطلاق مشاريع تابعة لخطة التنمية وإقرار التشريعات وضخ السيولة وتعليمات بنك الكويت المركزي التي أصدرها مؤخرا للبنوك ورفع نسبة الإقراض مقابل الودائع إلى نسبة 100٪ ساهمت جميعها في تفعيل حركة السيولة في السوق وتحرك الشركات والأفراد لامتلاك العقارات في مبادرة لتحسين أصولها خلال الخطط قصيرة ومتوسطة الأجل الرامية إلى حصد عائدات سريعة لتعويض خسائر سابقة.

الحكم يعطي البنك أحقية تسجيلها لدى "العدل"

"الاستئناف" تقضي بأحقية "بيتك" في عدم دفع رسوم على قسائم السكن الخاص

حصل بيت التمويل الكويتي (بيتك) على حكم قضائي أمس يقضي بأحقيته في عدم دفع رسوم القسائم السكنية، بما يحق له تسجيل هذه القسائم لدى إدارة التسجيل والتوثيق العقاري بوزارة العدل.

وأوضح مدير الإدارة القانونية بالوكالة المستشار منصور عبدالله أبوعبيد في تصريح صحافي، ان محكمة الاستئناف الدائرة الإدارية حكمت في جلسة أمس «بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددا بإلغاء القرار السلبي بالامتناع عن اتخاذ إجراءات تسجيل القسائم السكنية الخاصة ببيت التمويل الكويتي (بيتك) والواردة بصحيفة الدعوى وما يترتب على ذلك من آثار» الأمر الذي يدفع بحق «بيتك» في أن يسجل قسائم السكن الخاص من دون دفع رسوم.

وقال المستشار أبوعبيد: ان «بيتك» كان قد أقام الدعوى رقم 3201 لسنة 2011 إداري، بطلب إلغاء القرار السلبي بالامتناع عن تسجيل قسائم السكن الخاص بالبنك بصفته والحكم بعدم خضوعه للرسوم الواردة بالقانون رقم 8 لسنة 2008.

وصدر حكم محكمة أول درجة برفض الدعوى، إلا أن «بيتك» استأنف الحكم، وصدر حكم محكمة الاستئناف بجلسة أمس 2012/5/21 بإلغاء حكم أول درجة والقضاء مجددا لبيتك بطلباته، باعتباره مصرفا إسلاميا له طبيعة خاصة في مثل هذه المعاملات.

وأضاف المستشار أبوعبيد: سبق ان تقدم «بيتك» لإدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل بطلبات لتسجيل التصرفات الخاصة به والتي تضمنت بيع أو شراء عقارات السكن الخاص، إلا أن إدارة التسجيل امتنعت عن إجراء التسجيل واشترطت الموافقة الخطية لوزارة المالية بعد استيفاء الرسوم المستحقة وفقا لأحكام القانون رقم 8 لسنة 2008 بشأن تعديل عنوان وبعض أحكام القانون رقم 50 لسنة 1994 في شأن تنظيم استغلال الأراضي الفضاء، مما حدا بـ «بيتك» إقامة هذه الدعوى، على سند أنه غير خاضع للرسوم المذكورة وهو من غير المخاطبين بأحكام هذا القانون، حيث ان محكمة التمييز كانت قد سبق أن حسمت مسألة عدم خضوعه لأحكام هذا القانون في حكم تاريخي لها في الطعون أرقام 239 و244 و279 لسنة 2009 إداري.

وتابع أبوعبيد قائلا: استند «بيتك» كذلك إلى أن ما يمتلكه أو يتعامل فيه لأغراض تنفيذ عمليات التمويل التي تم أو يتم الاتفاق عليها مع العملاء، وفقا لأساليب وصيغ التمويل التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

منصور أبوعبيد

وأشار أبوعبيد إلى أن «بيتك» استند أيضا في دفوعه إلى أن تملكه لهذه الأراضي يتنافى مع الأهداف التي وضع من أجلها القانون، وهي فك احتكار الأراضي غير الاعتباري ومواجهة مواقف ملاكها الذين يحجبونها عن التداول بقصد رفع أسعارها والمضاربة عليها في سوق العقار.

في الوقت ذاته فإن نفاذ نص المادة الأولى من القانون المذكور أن الرسوم تستحق على مالك القسيمة من الأشخاص الطبيعيين وهو ما يتنافى مع طبيعة «بيتك» كشخص اعتباري.

«بيتك ـ تركيا» يطلق صندوق المتاجرة بالفضة في بورصة إسطنبول

أفق إيوان يتوسط مسؤولي «بيتك ـ تركيا» لحظة إطلاق الصندوق

أطلق بيت التمويل الكويتي التركي (بيتك ـ تركيا) صندوق المتاجرة في الفضة وهو الأول من نوعه في تركيا خلال حفل نظمه أمس في بورصة اسطنبول بحضور عدد من المسؤولين الأتراك ومجموعة كبيرة من رجال الأعمال والمستثمرين والشخصيات المهمة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «بيتك ـ تركيا» أفق إيوان إن الصندوق الجديد يأتي استكمالا لصندوق الذهب الذي طرحه البنك العام الماضي ولقي قبولا واسعا لدى العملاء، حيث يهتم معظم الأتراك باقتناء وتبادل المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة، مما يجعلهما مواد متداولة ومتعارفا عليها من حيث الاحتفاظ بها كمخزن للقيمة أو التهادي بها في المناسبات المختلفة.

وأضاف إيوان ان الصندوق الجديد متاح لجميع الراغبين في المشاركة من الأتراك والأجانب، حيث نتوقع أن تكون حصة من المشاركين من دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى أن الدراسات التي أجريت على الصندوق أظهرت أن هناك فرصا لنمو كبير في الإقبال على الحساب الجديد من شرائح متعددة من العملاء من داخل وخارج تركيا.

وأكد أفق استمرار «بيتك ـ تركيا» في طرح منتجات وخدمات جديدة لتلبية طموحات عملائه في مجالات مختلفة، بحيث يواكب البنك الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات الموافقة للشريعة في السوق التركي، معتبرا أن «بيتك ـ تركيا» يحقق مزايا عديدة من طرح هذه المنتجات أهمها توسيع حصته السوقية ومواجهة المنافسة والتوظيف الأمثل لإمكانيات فروعه المنتشرة في كل أنحاء تركيا والبالغ عددها حاليا 186 فرعا.

البنوك المحلية تؤكد جاهزيتها لتمويل مشاريع التنمية وتوظيف الكوادر الوطنية الشابة

كشفت البنوك الكويتية عن مشروع لمواصلة تطوير الخدمات المصرفية بالاعتماد على الكوادر الوطنية المؤهلة والمدربة البالغ عددها ما يقرب من 7 آلاف كويتي على مختلف مستجدات العمل المصرفي بمختلف مجالاته، وبما يعزز من جهود تحويل الكويت لمركز مالي إقليمي للمنطقة.

وأكد عدد من رؤساء مجالس ادارات ومسؤولي البنوك المحلية في المؤتمر السنوي الاول للشباب والعمليات المصرفية الذي نظمه اتحاد طلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا برعاية استراتيجية من بيت التمويل الكويتي ورعاية ماسية من بنك برقان ورعاية ذهبية من البنك التجاري الكويتي، أن المصارف يمكنها القيام بدور محوري في تمويل وتنفيذ خطة التنمية البالغ تكلفة مرحلتها الاولى نحو 30 مليار دينار.

وقد حضر المؤتمر عميد شؤون الطلبة د.مسفر المسفر ورئيس قسم التمويل د.محمد العليان ورئيس رابطة طلبة جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا عبد المحسن الابراهيم وعدد كبير من اعضاء هيئة التدريس وقيادات القطاع المصرفي والشخصيات العامة والطلبة.

وقال رئيس مجلس ادارة بنك برقان ماجد العجيل ان المؤتمر يهدف الى اتاحة الفرصة للبنوك للالتقاء بالكوادر الوطنية الشابة واكتشاف الموهوبين والمؤهلين من جهة وكذلك تعريف الشباب بمتطلبات آليات التعليم والتدريب والتأهيل للعمل المصرفي من جهة اخرى.

وأشار الى ان البنوك تهتم بتدريب الكوادر الوطنية الشابة سواء بشكل مباشر او عبر مساهمتها في معهد الدراسات المصرفية الذي يقوم بعمل دورات تأهيل وتدريب متنوعة أسهمت وبشكل كبير في توفير العناصر البشرية المؤهلة لمساعدة البنوك على مواكبة التطور في مختلف المجالات.

وأوضح ان القطاع المصرفي في الكويت يشهد منافسة قوية تعزز التطوير والإبداع والكفاءة لمصلحة القطاع والاقتصاد بشكل عام، حيث يوجد بها 11 بنكا محليا بين اسلامي وتقليدي ونحو 10 فروع لبنوك عربية وأجنبية.

وشدد العجيل على وجود تشريعات ملائمة تحكم عمل البنوك وأن رقابة بنك الكويت المركزي على القطاع تصب في مصلحة البنوك، مشيرا الى أن التغيرات السياسية تؤثر على بيئة الأعمال المصرفية الخاصة اما ايجابا او سلبا، داعيا لإبعاد السياسة عن عمل البنوك ومجال المال والأعمال، مؤكدا على أهمية المناخ الجيد للاستثمار والبيئة الملائمة لأداء الأعمال لنمو البنوك.

وأشار الى أن البنوك تلتزم بالقوانين والتعليمات والاتفاقيات الهادفة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب وتعمل وفق ضوابط واضحة ومرنة وعملية للائتمان وتمويل المشروعات الكبرى والصغيرة والمتوسطة وكذلك الأفراد ولديها سيولة كافية للقيام بواجباتها وتمويل خطة التنمية.

من جهته، دعا رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي السابق عبدالمجيد الشطي الكوادر الوطنية الشابة للإقدام على العمل الحر والتدريب والتأهل للعمل في العديد من المجالات المطلوبة سواء في البنوك أو غيرها، مشيرا الى أنه توجد فرص توظيف عديدة في القطاع الخاص بشكل عام.

وأوضح ان البنوك مستعدة لتمويل الخطة خصوصا انه يوجد 100 ألف طلب اسكان تحتاج تمويلات بقيمة تزيد على 6,7 مليارات دينار بخلاف تمويل الأفراد، داعيا الحكومة لتوفير المزيد من الأراضي اللازمة لحل المشكلة الإسكانية.

كما طالب الشطي الجهات الرقابية ولاسيما بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة هيئة سوق المال بتعزيز دورها في الرقابة على المؤسسات بوسائل متعددة تضمن تحسين أدائها وعدم خروجها عن المسار الصحيح منها الزام الشركات وخصوصا المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بقواعد الحوكمة والعمل المؤسسي لتهيئة مناخ من العمل المؤسسي والأمن للبنوك وللاقتصاد المحلي بجميع كياناته.

أما الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي محمد سليمان العمر فقد أكد أن «بيتك» نجح في الاعتماد بشكل متزايد على الكوادر الوطنية الشابة في دعم برامج التطوير التي ينتهجها في مختلف مجالات عمله سواء في الكويت او بالخارج، وذلك عبر العديد من البرامج ومنها «برنامج فرصة» الذي يقوم على زيارة الجامعات لاستقطاب الشباب المتميزين وتوظيفهم في المكان المناسب لهم.

وقال العمر ان البنوك الاسلامية بشكل عام وبيتك بشكل خاص يركز في عمله على الاقتصاد الحقيقي بعيدا عن الاقتصاد الوهمي مثل التعامل في الخيارات التي أضرت بالعديد من المؤسسات ولاسيما خلال الأزمة المالية الأخيرة حيث يستثمر بشكل متنوع في الاقتصاد الحقيقي وخصوصا مجالات الاسكان والعقار والنقل والبتروكيماويات وغيرها من أدوات التمويل الاسلامي مثل الصكوك التي تعد من أدوات التمويل الجيدة في البنوك، مؤكدا أن بيت التمويل الكويتي حقق إنجازات عديدة في هذا المجال تحت شعار «إعمار الأرض».

وذكر أن «بيتك» مقبل على تنفيذ العديد من المشروعات الطموحة في الكويت وخارجها والتي ستساهم في تحقيق تنمية حقيقية وتوفير فرص عمل حيث يعمل بيتك عبر أكثر من 52 فرعا في الكويت وخارجها.

وأوضح أن «بيتك» يساعد العملاء ويشاركهم في مشروعاتهم وتوظيف الأموال واستثمار ممتلكاتهم، حيث كان اول من بدأ العمل بالمشاريع الإسلامية في أوروبا ولاسيما ألمانيا بطرح صكوك بـ 120 مليون دولار عام 2003، كما ساهم في تنفيذ العديد من المشروعات التنموية في السعودية وتركيا وماليزيا وسنغافورة واستراليا والبحرين ودبي.

فيما أكد عضو مجلس ادارة بنك وربة جمال عبدالله دشتي أهمية الاعتماد على الكوادر الوطنية الشابة المتعلمة والمدربة في المساهمة في خطط ومشروعات التنمية، جنبا الى جنب مع الخبرات والكوادر الأجنبية النادرة مما يساهم في نقل المعرفة والخبرة.

وشدد دشتي على ضرورة مراجعة القوانين والأنظمة الحاكمة لعمل المؤسسات والشركات والبنوك وخصوصا فيما يتعلق بالعمالة وبما يعزز من قدرة تلك المؤسسات على العمل والتطور والاستفادة من الخبرات المحلية والأجنبية في مختلف المجالات.

وأشار الى أن بنك وربة ومنذ تأسس بمرسوم أميري عام 2010 برأسمال 100 مليون دينار نجح في استقطاب العديد من الكوادر الوطنية الشابة للعمل في قطاعاته وفروعه الأربعة، مشددا على حرص البنك على المساهمة بقوة وفاعلية في مسيرة التنمية المحلية.

وأكد دشتي على ضرورة تهيئة المناخ الملائم لعمل البنوك والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجالات العمل المصرفي والتنمية الاقتصادية بشكل عام موضحا ان عدم استقرار الاوضاع والتوترات السياسية القائمة ستعوق النمو والتطور.

محمد العمر متوسطا أعضاء الاتحاد واللجنة التنظيمية